الغلاف الجوي نتيجة ارتفاع حرارة الأرض، والمجاعة، وغيرها من المشكلات، اصبحت، كلها، قضايا عالمية، لا يستطيع بلد، أو دولة، التعامل معها بمفرده بدون التعاون مع باقي أجزاء المجتمع الدولي.

٣ ـ نتيجة وصول سباق التسلح، بين موسكو وواشنطن، الى سقف لا يستطيع كلاهما تحمّله، وزيادة درجة الاعتماد المتبادل العالمي، فان تحقيق الوفاق الدولي، وتقرير التعاون العالمي، أصبحا ضرورة لا غنى عنها. وكان من الطبيعي ان تكون الخطوة الاولى في مجال ضبط التسلح، وهو الامر الذي تحقق نسبياً باتفاق الدولتين على التخفيض الجذري لترسانتيهما النوويتين الى النصف، وتوقيعهما، لاول مرة، على اتفاقية تقوم بازالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى، تتضمن، أيضاً لاول مرة، القبول بنظام معقّد للتفتيش المتبادل. وهنا، فان الاتحاد السوفياتي يلعب دوراً قيادياً، من خلال مبادراته في مجال الاسلحة الاستراتيجية، والتقليدية، والكيميائية، في احراج قوى اليمين في العالم الغربي، ودفعها قدماً في هذا الاتجاه.

٤ ـ ولكن ضبط التسلح لا يكفي، وحده، لتحقيق الوفاق والتعاون الدوليين، وانما أصبح ضرورياً مواكبة ذلك بانجاز تفاهم واسع عالمي على تسوية الصراعات الاقليمية، والتي لعبت، في الماضي، دوراً في افساد كل محاولات التقارب بين العملاقين، وهو ما حدث، بالفعل، في عدد من الصراعات، مثل أفغانستان، وجنوب افريقيا، والحرب العراقية ـ الايرانية، وغيرها من الصراعات.

٥ ـ ضمن هذا الاطار تقع القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي الذي يعدّ أهم الصراعات الاقليمية على الاطلاق، نتيجة عاملين: أولهما، انه يقع في منطقة استراتيجية وهامة بالنسبة الى الطرفين، فهي منطقة مجاورة لاوروبا (وحلف الاطلسي) وللاتحاد السوفياتي، وفيه توجد أكبر احتياطيات النفط العالمية. وثانيهما، انه الصراع الاقليمي الذي أدى، في غير لحظة تاريخية (١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣)، الى امكان حدوث مواجهة نووية بين المعسكرين. ومن ثمّ، فان تفاهماً قد حدث بين موسكو وواشنطن على ضرورة تسوية هذا الصراع.

٦ ـ ومما يزيد في الحاح هذا الصراع على العملاقين استمرار الانتفاضة الفلسطينية، وتأزّم الازمة اللبنانية، وتصاعد سباق التسلح بين القوى الاقليمية (مع وجود الصواريخ والاسلحة النووية والكيميائية)، ممّا يخلق ضرورة، لكليهما، في البحث في تسوية تجنّب الوفاق الجديد حدوث نكسة حادّة. ومع توفر هذا الالحاح، فان كليهما يعمل، حالياً، على مدّ خطوط الاتصال مع أطراف الصراع (الاتحاد السوفياتي واسرائيل، والحوار الاميركي ـ الفلسطيني) مع ايجاد الأرضية اللازمة للتسوية.

## الرؤية الثالثة: نظام توازن قوى

١ ـ يتحرك النظام الدولي، منذ منتصف الثمانينات، من نظام ثنائي القطب، الى نظام توازن القوى متعدد القطب في هيكله العام. فنصيب العملاقين من موارد القوة العالمية، العسكرية والاقتصادية والثقافية ـ الايديولوجية، ينخفض بصورة مطردة، في حين يزداد نصيب القوى الجديدة الكبيرة، وفي مقدمها أوروبا الغربية واليابان، والقوى الجديدة الأصغر، مثل كوريا والبرازيل. وهناك قوى كبيرة احتمالية لم تترجم قوتها، بعد، في النظام الدولي، بسبب الثبات النسبي لنصيبها من موارد القوة العسكرية، والاقتصادية، ولكنها قد تبرز في التسعينات، وخاصة الصين والهند. ومع ذلك، فان عملية الانتقال التاريخية هذه ما زالت بعيدة من الاكتمال، ممّا يقلل من تأثيرها العملي في كثير من القضايا العالمية، وخاصة تلك ذات الصلة الوثيقة بتصفية تركة الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك الصراعات الاقليمية، وصراعات الحدود، وقضايا التحرر الوطني من الاستعمار التقليدي